

اقول كي لا تقع في اصطدام سياسي ارى من المناسب ان نؤجل البحث بهذا القانون الى جلسة اخرى او الى الدورة الآتية حتى لا نقرر ما يسبب لنا الانشغال والتعب سياسيا واداريا .  
شمس الدين بك - ضروري تأجيل البحث الى يوم السبت لاجل اتمام المناقشة في هذا الموضوع لان القضية هامة جداً .

فوافق المجلس على التأجيل الى يوم السبت  
فخامة الرئيس - مواضع الجلسة الآتية : الموازنة  
ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي

ملحق

العدد ٥٢

السنة الثانية

# الجريدة الرسمية

## للمجلس التشريعي الأردني

و ٢٦ آذار ١٩٣١

عمان : الخميس في ٨ ذي القعدة ١٣٤٩

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الواحدة والثلاثون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

هكذا صيغ للأجل



## الجلسة الواحدة والثلاثون

افتتحت الجلسة الواحدة والثلاثون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشرعي الاردني الاول بتاريخ ٣١-١-١٩٣١ المصادف يوم السبت برئاسة نخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ولم تغيب عن الجلسة الاسعيد بك المفتي . عقلة باشا الحمد . محمد بك الانسي . عوده بك القسوس نخامة الرئيس - موضوع جلسة اليوم الموازنة . لقد تكلم في هذا الخصوص بعض الاعضاء الكرام في الجلسة الماضية وابانوا ملحوظاتهم التي لا شك انها كانت وجيهة للغاية غير انني ارجو من الزملاء الكرام ان ينظروا الى القضية بعين الاعتبار وبسعة الصدر وان لا يحكموا عواطفهم مع تسليمي بصحة ما قاله كما والي اعتقد ان الميزانية القادمة ستكون طبق رغائب المجلس العالي وعلى كل الرأي لكم .

شمس الدين بك - نحن لا يوجد بيننا من يحمل حقدا او يضرر سوءا للحكومة الانكليزية ونود مسالمتها ولكن من الضروري ان لا ننسى ان موقفنا الحاضر نتيجة مداخلة بعض رؤساء الدوائر مع دارالاعتد لاننا اصبنا بروساء دوائر ينتمون كل فرصة للايقاع بنا وباهل البلاد ذلك لاجل المحافظة على محاسبيهم . نحن عندما صدقنا على هذه الموازنة في السنة الماضية لم نبد اعتراض ما على موازنة دارالاعتد خوفا من ان يقال ان أعضاء المجلس التشريعي متطرفون ، لذلك قبلنا بلا قيد ولا شرط . وكذلك الموظفين البريطانيين الآخرين كان بالامكان تخفيف شيء من مرتباتهم الباهظة . ولكن لم نفعل . وكل ذلك كان خوفا من الاصطدام وفي سبيل التفاهم وحسن النية الا ان الانكليز يمشون معنا بعكس ذلك . لقد ابت الظروف الا ان تأتينا بهذه الموازنة الموجودة بين ايدينا الآن فلا يمكن والحالة هذه ان نقبل بأي تعديل كان طالما قد ابدينا رأينا في شأنها سابقا وقررنا ما هو مناسب بالنسبة للوضع الحاضر لدوائر الحكومة واعتقد ان صاحب الجلالة البريطانية لا يتنازل ان يعترض على بعض المسائل التافهة كاجاء في الاعتراضات لو لم يكن هنالك من ايعاز وتداخل في شؤون الدوائر والموظفين الملتزمين ، مع كل هذا نحن لم نخرج عن العهود المقطوعة ولم نتجاوز على حقوق صاحب الجلالة البريطانية .

ان اصاحب الجلالة البريطانية حق ابداء الرأي في مجموع الموازنة لا في مفرداتها فاذا كان

لصاحب الجلالة البريطانية الحق في التدخل في جميع الامور والتفرعات البسيطة ، فهاهي اذن قيمة الحكومة المحلية وماهي صلاحيتها ؟ انا اعتقد ان الحكومة البريطانية اعتقل من ان تفسر اعتراضاتنا هذه بالخروج على العهود طالما ان الاتفاقية نفسها قد تركت لنا حق الادارة والتشريع ومفردات الموازنة بالطبع من الامور الداخلية التي لا تتناولها المعاهدة ولا يحق لصاحب الجلالة البريطانية ان يتدخل في مفرداتها .

على ما اعتقد ان المجلس يملك حق تعديل الموازنة بشرط ان لا يتجاوز الحرج الدخول لذلك اني ان نريد قرارنا السابق وعدم الرجوع عما قررناه بالامس .

توفيق بك - في الجلسة التي سبقت الجلسة الماضية كنت رجوت من أعضاء المجلس المحترمين ان نباشر تدقيق الميزانية مادة فمادة من المواد التي ابدت الحكومة البريطانية مشورتها بشأنها وقد قصدت بهذا الاقتراح ان نجيب على هذه الملحوظات بعد ان نكون درسناها درسا وافيا ، لا ان نصر على رأي المجلس بدون البحث في هذه الملحوظات . انما اردت ان يكون قرار المجلس قانونيا منطقيا مبنيًا على الدرس والتدقيق لان الاتفاقية الاردنية - البريطانية قضت بالرجوع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الموازنة السنوية .

فبعد ان صادق مجلسكم العالي على مشروع ميزانية ١٩٣٠-١٩٣١ كان لا بد للحكومة عملا بالاتفاقية ان تطلب هذه المشورة وقد فعلت واجيت بملحوظات وهذا للملحوظات رفعت الى صاحب السمو الامير المعظم فاصدر ارادته باعادة النظر في الميزانية على ان يلاحظ المجلس العالي هذه الاعتبارات ، فاذن قد عادت الميزانية بحكم القانون الاساسي ، واري ان تدقق الملحوظات ويبدي الرأي فيها .

لقد تكلم حضرة الزميل نظمي بك في الجلسة الماضية متقدما هذه المواد وطالبا رفض الميزانية بدون الدخول في البحث والتدقيق على الافراد وقد كان قوله هذا . على ما اعتقد نتيجة اجتهاد ساقه اليه الجاس والعاطفة وهو يحمدها عليها . الا ان القضية كما تفضل الان فخانة الرئيس قضية بحث وتدقيق وقانون ومشاكل الى غير ذلك . لهذا ارجو ان يدقق المجلس في هذه الملحوظات .

لقد ذكر حضرة الزميل في الجلسة الماضية رأيه في اهم المواد التي كان ابدى المجلس العالي فكره بشأنها وجاءت برأي يتضمن عدم قبولها ، فمن هذه المواد المادة التي تختص بوضع نفقات لصاحب السمو وفي عهد الإمارة الجليلة . انني اعتقد ان هذا الاعتراض في محله ولا اظن ان الحكومة البريطانية ابدت رأيا الذي وجدناه في المذكرة الا بتبعية سوء تفاهم او غلط لانه لا يهمل ان لا



يكون لسموولي العهد تخصيصات وما يؤيد فكري هذا ان التخصيصات المذكورة وضعت في مشروع ميزانية ١٩٣١-١٩٣٢ الذي سيعرض على مجلسكم العالي في الدورة الاستثنائية التي ستعقد في بداية شهر آذار القادم انشاء الله .

وابدى الزميل المحترم ملحوظاته على رأي الحكومة البريطانية في عدم وضع مخصصات لمدير الحزبية ورئيس محكمة الاستئناف ويعلم المجلس العالي ان عدم وضع المخصصات في السنة السابقة لوظيفة مدير الحزبية لم يكن القصد منه ترك هذه الدائرة بدون رئيس مسؤول بل لانه اعتقد آتذ بان صاحب الفخامة رئيس الوزراء الذي هو وزير المالية في الوقت عينه يتمكن من ادارة شؤونه المالية بواسطة الموظفين الرئيسيين الموجودين في الوقت الحاضر، الا ان هذه الفكرة لم تكن صحيحة وقد قضت الحاجة بوضع مخصصات لمدير الحزبية مسؤول وفعلاً قد تم هذا الوضع في مشروع ميزانية السنة القادمة الذي سيقدم اليكم وآمل ان لا تنعقد الدورة العادية الا ويكون بينكم مدير للحزبية يدافع عن ميزانية الحكومة ويربحني من هذا العناء .

اما راتب رئيس محكمة الاستئناف فرأى المجلس العالي ايضاً انه لم يوضع راتب لرئيس استئناف في مشروع الميزانية لان القائم برئاسة محكمة الاستئناف هو معالي وزير العدلية الذي ظن آتذ انه بماكانه القيام بهذا العمل الاضافي علاوة على اعماله الكثيرة بل وضع راتب لنائب رئيس ، وليس من المهم جداً الاصرار على هذه المادة لان احد الاعضاء هو بطبيعة الحال نائب للرئيس وكما اظهرت التجارب ان الحزبية لا يمكن ان تبقى بلا مدير اظهرت ايضاً ان محكمة الاستئناف يقتضي لها رئيس يصرف كل جهوده لاعمالها وفعلاً قد وضعت تخصيصات لرئاسة الاستئناف في مشروع ميزانية السنة القادمة وجعلت درجته من درجة ٤٨-٥٨ اي بزيادة درجة عما كان ارتأه للمجلس نظراً لاهمية العمل والضرورة وجود شخص قد ير على رأس محكمة الاستئناف . اما للمادتان المهمتان اللتان اشار اليهما حضرة الزميل المحترم وهما المادة المختصة بتأسيس مدرسة زراعية والمادة المختصة بعمل المدرسة التجهيزية بالصلت ليلة فان هاتين المادتين لم يشر برفضهما بثاناً وضرب رغائب المجلس بعرض الحائط ولكن نظراً لانقضاء قسم كبير من السنة قد وضعت التخصيصات بحسب رغبة المجلس لهاتين المادتين في ميزانية ١٩٣١-١٩٣٢ ايضاً وسترون كل ما ذكرته داخل في تلك الميزانية عندما تتقونها انشاء الله .

اما اعتراض حضرة الزميل على التخصيصات الموضوعة حديثاً من اجل قوة الصحراء فيجبني في هذا الباب ان اوضح لمجلسكم العالي ان تخصيصات هذه القوة لم توضع بمجموعها من جديد .

بل ان اكبر قسم من تخصيصاتها وفرت من الجيش العربي اي نقل من قسم تخصيصات بعض المواد في الجيش العربي الى تخصيصات هذه القوة الداخلية في ميزانية الجيش العربي ولا بد ان تذكر ان مشروع ميزانية ١٩٣٠-١٩٣١ كان يحتوي على عريفتين زيادة عما هو موجود في ميزانية السنة التي قبلها وعلى تسعة عشر جندياً من جديد وعلى سائق سيارة وعلى دائرة خاصة بالاستخبارات تبلغ تخصيصاتها السنوية ١٦٣٨ جنياً فقد صرف النظر الآن عن دائرة الاستخبارات وعن الزيادات في عدد العرفاء والجنود ونقلت هذه التخصيصات حيث الفت منها قوة الصحراء التي رأيت تخصيصاتها في المذكرة . وهذه القوة تحتوي على عدد من الجنود يعادل تقريباً المقادير التي نزلت ولكن من الطبيعي ان تكون هناك زيادة في التخصيصات لمرة واحدة وهي الزيادة اللازمة لشراء سيارات مصفحة وادوات الاسلحة كما تحتاجه هذه القوة بحسب عملها . وما يجب الالتفات اليه انه ليس لهذه القوة علاقة بحماية انابيب البترول او خط بغداد فان عملها منحصر بالفزوات وبكيفية منحها وبمحافظة الحدود من الغزو ولا قصد من تأليفها الا هذا القصد وهي ستقوم على كل الوظائف التي كانت تقوم بها دائرة استخبارات الجيش وبالاعمال التي كان يقوم بها قسم من ضباط وافراد الجيش ولكن بشكل منتظم جديد يتفق مع الغاية التي يتطلبها منع الغزو . ومثل هذه القوة قد كانت موجودة في العراق واشتغلت عدة سنين لمنع دابر الغزو تماماً واصبحت الحالة كما تعرفون حسنة من هذه الوجهة بين العراق وجيرانها . اما باقي من المواد كما لم يبحث عنه حضرة الزميل فهي اشياء بسيطة يمكن البحث فيها بافرادها . لذلك كل ما ارجوه من مجلسكم العالي ان لا يسرع برد الميزانية دفعة واحدة بقول واحد وان يتفضل ويقبل اقتراحي مباشرة التدقيق مادة فائدة على ان يعطي قراره بعد ذلك حسب ما يراه وما يرغب .

نظمي بك - انني سأتكلم بهدوء وبصوت منخفض في هذه الجلسة كي لا يقال ان ما نقوله مصدره العاطفة والحساس . ليست المسألة مسألة عاطفة وحساس ولا هي مسألة بحث وتدقيق بل هي اهم بكثير من ذلك لانها تتعلق بحقوق البلاد وقس بالسيادة القومية مباشرة ذلك لانه مجرد النظر او قبول النظر في هذه المقترحات معناه اعجاب تعامل من شأنه ان يقر مبدأ جعل القول الفصل في كل مادة من مواد الموازنة لدار الاعتماد عموماً ولم يكن ذلك لكان بالإمكان البحث والتدقيق ، اما ان للمعاهدة قيمة طينا الرجوع الى مشورة صاحب الجلالة فامر قلناه ولكن فيماذا تراجع الي تشكيلات الحكومة وبزيادة الموظفين وانها بعض الوظائف وتشكيل قوات وقتل مبالغ من فصول الى اخرى ؟ ام انه ترجع الى رأي حكومة جلالت في قانون الموازنة فان كان الاول فعلاً على الادارة والتشريع



المعترف لنا بها ؟ وان كان الثاني فنحن لم نخرج كما قال الزميل شمس الدين بك عن نصوص المادة السادسة من الاتفاقية ، لان القانون المحتوي على مجموع البخل والخرج لم نمسه ولا يجرى واحد ولا يرقم حتى ولا يصغر . ومتى قيل ان الموازنة والقانون نظمتهما غير الحكومة في حالة عدم وجود وزير المالية مسؤول نكون ولا ريب لم نتحد منطوق المادة السادسة . لهذا ارى ان قبول نظرية تدقيق مقترحات دار الاعتماد واقرار تعامل جديد من شأنه ان يقضي على البقية الباقية من حقوق البلاد . وقد بحثنا في النقاط الاخرى في الجلسة الماضية فليس من حاجة لتعيد البحث وبخاصة في نقل قسم كبير من مخصصات الجيش العربي الى قوة الصحراء التي يراد من تشكيلها الهيمنة على الصحراء ، الهيمنة تلك الكلمة التي ترمي الى معان لا يجهلها احد من الزملاء الكرام . اما الاعمال التي قامت بها هذه القوة في العراق فمعلومة وبكفي فيها جاذبة الدوش تلك الحادثة التي تسجل منتهى الشرف لحكومة العراق في ايجاد قوة كهذه .

اما نحن في حاجة ماسة الى المساعدة لانرى ضرورة لاجاد مثل هذه القوة . اما ان الحليفة تساعدنا في تسديد عجز الموازنة فاليكم الارقام ولو بالتقدير :

تأخذ دار الاعتماد ٦٩٩٥ جنيه تعطى للموظفين البريطانيين ما يزيد سنوياً ( فيما اذا اضعفنا المترجمين وما يتبعهم من ايجار منازل ما يزيد على ( ١٥٠٠ ) الف جنيه واذا اطلقت يدينا في تنقيح الموازنة المائدة للجيش والاستغناء عن جيش الموظفين لا الجنود ، يمكننا ان نتكبد على الاقل « ٤٠ الف » كما ثبت في البحث والتدقيق حينما نظر المجلس الموقر في الموازنة . اضع الى هذه الارقام ما تحتاجه قوة الصحراء ثم يثن الاسلحة والاسلحى وبقية المعدات يكون مجموع ما نتقاضاه رجال الحكومة المنتدبة من مال هذه الامة الفقيرة ( ٧٦ ) الف ليرة فلسطينية . فأذن مامعنى المساعدة والهبة ؟ لهذا اؤيد اقتراحي في الجلسة السابقة بالاصرار على القرار السابق دون النظر في هذه المقترحات ولا بصورة من الصور .

شمس الدين بك - ذكر الزميل توفيق بك ان المسائل التي اعترض عليها لاقية لها . . . . .  
توفيق بك - لم اقل انها لاقية لها بل بعد ان اجبت الزميل على المسائل الهامة قلت اما بقية المواد فهي بسيطة بالنسبة لهذه التي يمكن البحث بها بصورة افراية .

شمس الدين بك - ( مداوما ) نحن رجال المجلس قد ابدينا رأينا فيما مضى وما نحن نؤيد رأينا السابق ، ان كان لهذا المجلس رأي . فطلبا السلطة كلها بيد الحكومة العربية والاكثارية فعليها ان ينفذ الموازنة كيها ارادوا ان يخطوا في البحث اسوة في حقهم .

نظمي بك - قال الزميل توفيق بك انه في موازنة عام ١٩٣١-١٩٣٢ ادخل مخصصات لسمو ولي العهد . وسينظر برغبة المجلس في وضع مخصصات لمدرسة زراعية وتجمل للمدرسة التجهيزية ليلية . وقال حضرته ايضا انه وضع تخصيصات لرئيس محكمة استئناف ولكن بعد ان تقرر في هذا المجلس بان من حق وزارة المستعمرات كما يقولون قبول او عدم قبول الموازنة وبعد ان نعطيها هذا الحق في قبول مقترحاتها باية طريقة ، هل يمكن ان تقنع بانها في السنة القادمة لانأينا بمثل هذه المقترحات ؟ لهذا اؤيد الزميل شمس الدين بك .

نجيب بك الشريدي - عندما تتوارد الافكار من كل ناحية على الانسان يحار في امره ولا يدري اي موضوع بطرق واي بحث يقتني خصوصا اذا كان ما يرد على الانسان من الافكار تتعلق بمقدسات الامة وشرفها القومي . في الجلسة الماضية اشبعنا هذا البحث درسا حتى لم يبق زيادة لمستزيد . لا اود الدخول في بحث طرقة في الامس ولكن اريد ان اعمل مقايضة بين آراء المجلس وبين رأي الحكومة .

اقول الحكومة ان مخصصات سمو ولي العهد ومخصصات منفردة لرئاسة محكمة الاستئناف وتخصيصات المدرسة الزراعية ومخصصات المدرسة الليلية التي اقر ايجادها المجلس عندما خاض في بحث الميزانية هذه المواد المهمة اي لب للميزانية وما بقي فهو قدور . تعترف الحكومة ان رأي المجلس حق وانها نزلت عند رأيه في هذا الموضوع ولكن في السنة القادمة ، فأعترف الحكومة انها ستضع هذه المخصصات في ميزانية السنة المقبلة دليل وبرهان ساطع على انها اشارت الى صوابية رأي المجلس ولكن الفرق بين هذه السنة والسنة المقبلة ومعنى ذلك انه في هذه السنة اقترح وضع هذه المخصصات المجلس التشريعي وفي السنة المقبلة اقترح وضع هذه المخصصات من قبل الحكومة هذا هو الفرق . يستنتج من ذلك انه لا يرد ان يقال ان المجلس ارتأى شيئا وقبل ومعنى ذلك الانحصار في الرأي .

امادورية الصحراء التي وضع لها مخصصات مجددا دون ان يقترحه المجلس يستنتج منه انه عندما باشر المجلس في تدقيق الموازنة كانت اتفاقية البترول وسكة الحديد لم تلدها امها بعد . ولكن بعد الولادة فكروا بهذا السرير لذلك المولود ، وفكروا ايضا بان يهبوا له ما يلزم من الملابس والعلاجات لحفظ صحة هذا المولود السعيد . لماذا لم يفكر اذا كانت تلك ضروريا عندما وضعت الميزانية على بساط البحث في الدورة الماضية ؟ الجواب على ذلك .  
ان الاتفاقية لم تكن منعقدة بعد آنذاك . . . هذه هي المقايضة التي اجبت ان اعرضها على الزملاء



الكرام زيادة على ما كنا ذكرناه في الجلسة الماضية وبعد كل ذلك لا يسعنا إلا الإصرار على قرارنا السابق وتحييد رأي الزملاء الذين سبقوني في الكلام من حضرات الأعضاء .  
توفيق بك - إن القانون الأساسي، اشترط لقبول الميزانية تصديقها من المجلس العالي ومن صاحب السمو الملكي الأمير المعظم فلا يكفي أن تصدق من المجلس لتكون نافذة كما لا يكفي أن يرغب بتنفيذها صاحب السمو المعظم ليعمل بها . ولهذا لا نجد من الوجهة القانونية تعديلاً على صلاحية المجلس العالي إذا أعيدت هذه الميزانية وطلب إليه درس المقترحات الجديدة التي عرضت على صاحب السمو بحكم الاتفاقية .

والنقطة الثانية، فهي بشأن ما ذكره حضرة العضو المحترم نجيب بك الشريدي من أن القصد من هذه المقترحات أن لا يكون قد تم شيء برأي المجلس وأن يكون قد عمل كل شيء برأي الحكومة .  
فأود كد لحضرتي أن هذه الدعوى غير منطقية وغير واقعة ، لأن الخير يأتي عن أية طريقة كانت ، وليست الحكومة لتتهم بثل هذا الشيء ولم تكن هي التي أبدت هذه المقترحات الجديدة ولكن الفرق بين قبول هذه التخصيصات في ميزانية السنة القادمة ، هو أن ميزانية السنة الحاضرة نظمت على أساس غير الأساس الذي يقضي بوضع هذه التخصيصات ، فقبولها يؤدى إلى قلب الميزانية وتغييرها .

أما في ميزانية السنة المقبلة فتكون رغائب المجلس العالي قد نفذت لأن هذه الأشياء لم توضع في الميزانية القادمة إلا بناء على طلبه ومن جهة ثانية قد حسب لها الحساب عند تنظيم الميزانية وطالما الأمر كذلك أرى إذا كان المجلس العالي يريد إتمام هذا البحث أن يضع فخامة الرئيس أولاً اقتراحه بالرأي القاضي في الدخول في البحث أو غنمه ، فإذا رفض ينظر في أمر قبول الميزانية أو رفضها .

فخامة الرئيس - سيمت اقتراح السكرتير العام فما رأيكم ؟

قرر المجلس رفض الاقتراح

توفيق بك - طالما رفض اقتراحي فأرجو حتى لا يكون للمجلس العالي أقدم على شيء ربما قضت المحكمة أن لا يقدم عليه ذلك اقترح من جديد أن يؤجل النظر في هذه الموازنة إلى الدورة الاستثنائية القادمة .

فخامة الرئيس - هل توافقون على تأجيل البحث في أمر الميزانية إلى الدورة الاستثنائية القادمة كما اقترح السكرتير العام ؟

نظمي بك - لا .

فخامة الرئيس - ولكن لا تنسوا بأن الرفض حق من حقوقكم ولثبات قبل الرفض استعملوا الحكمة ربما في بحر هذه المدة ظهر لكم آراء جديدة .

نظمي بك - خلاصة القول أننا نضحي هذه الكرامى ولا نجعل أمر الموازنة حق من حقوق وزارة المستعمرات ، لذلك فنحن نصر على رأينا ولا نقبل التأجيل ولو أدى الأمر إلى حل المجلس .

فخامة الرئيس - إذن اضع اقتراح التأجيل في الرأي

فرفض المجلس قبول تأجيل البحث في أمر الموازنة إلى الدورة الاستثنائية القادمة .

فخامة الرئيس - اضع اقتراح الزملاء نظمي بك وشمس الدين بك بإشراكهما نجيب بك الشريدي بالرأي القاضي بالإصرار على رأي المجلس السابق بشأن الموازنة

فوافق المجلس على الإصرار على الرأي السابق بشأن الموازنة « ١٩٣٠ - ١٩٣١ »

فخامة الرئيس - فلتقرأ الإرادة السنية المطاعة بشأن فض المجلس :

فقرئت والمجلس قياماً :

لما كانت الدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي تنهي بتاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣١

نحسب عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن :

استناداً للمادتين (١٩) و (٢٩) من القانون الأساسي فأمر بفض اجتماع المجلس المشار إليه

في التاريخ المذكور .

٩ رمضان المبارك ١٣٤٩ و ٢٧ كانون الثاني ١٩٣١

« عبد الله »

رئيس الوزراء

حسن خالد أبو الهدى

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي